الأمم المتحدة

A/65/165

الجمعية العامة

Distr.: General
23 July 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ٦٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

آلية استعراض تنفيذ الالتزامات المعقودة فيما يتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٣٩ من الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١/٦٣ وكررت التأكيد عليه في قرارها ٢٥٨/٦٤ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والستين تقريرا شاملا عن ''احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما'' من أجل صياغة آلية لاستعراض التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لجميع الالتزامات المتصلة بتنمية أفريقيا، بحلول الدورة الخامسة والستين للجمعية.

ويوضح التقرير الأساس المنطقي لآلية الرصد هذه من وجهات نظر البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية لتشجيع تنفيذ تلك الالتزامات، وتعزيز الشراكة والمساءلة المتبادلة، وزيادة فعالية المعونة.

* A/65/150.

170810 130810 10-46236 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وبعد إعادة النظر في المفاهيم الرئيسية بشأن رصد الالتزامات الواردة في السياق الأفريقي، يستعرض التقرير آليات الرصد الرئيسية، ويسلط الضوء على الأهداف، والتغطية المواضيعية، والنهج التحليلية، وطرائق المشاركة، والثغرات والتحديات.

ويوجز التقرير طبيعة ونطاق وأولويات آلية الرصد المحسَّنة التي تبنى على العمليات الحالية بهدف جعلها أكثر شمولية والترتيبات المؤسسية اللازمة لها. وتستند القيمة المضافة لتلك الآلية إلى اتسامها بقدر أكبر من الشمولية، واستفادتها من السلطة السياسية للجمعية العامة وشرعيتها ومن عضويتها العالمية. وتنطوي آلية الرصد المحسنة على إجراء استعراضات دورية رسمية إما تحت إشراف الجمعية العامة في إطار بند جدول أعمالها المكرس للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) أو كجزء فرعي من منتدى التعاون الإنمائي الذي يلتئم مرة كل عامين تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن يُخصص حصريا لقضايا أفريقيا. وتضع الآلية وظائف إضافية على عاتق الأمانة العامة مما ينشئ حاجة إلى موارد إضافية. وترد في القسم الأخير من التقريرتوصيات لتنظر فيها الجمعية العامة.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – الأساس المنطقي لوجود آلية رصد ٥

ألف – وجهة النظر الأفريقية ٦

باء – وجهة نظر المجتمع الدولي ٨

جيم – تحسين الدعم المقدَّم لرصد الأهداف الإنمائية ٩

ثالثاً – بعض المسائل المفاهيمية بشأن الرصد ١٠

رابعاً – استعراض آليات الرصد القائمة وعملياته ١١

ألف – الآليات والعمليات الشاملة ١١

باء – الآليات والعمليات التي تتعلق بمواضيع معينة ١٤

جيم – رصد الأهداف الإنمائية للألفية ١٥

دال – مواطن القوة وجوانب القصور في ترتيبات الرصد الحالية: تقييم ١٦

خامسا – نطاق آلية الرصد المحسّنة وترتيباتها المؤسسية ١٨

ألف – نطاق آلية الرصد المحسنة ١٩

باء – الترتيبات المؤسسية لاستعراض آلية الرصد المحسنة ٢٠

سادسا – الاستنتاجات والتوصيات ٢٥

المرفق

قائمة آليات الرصد ٢٧

أولا – مقدمة

١ – أعد هذا التقرير وفقا للفقرة ٣٩ من الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١/٦٣، الذي طلبت الجمعية فيه من الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والستين تقريرا شاملا عن ”احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما“ من أجل صياغة آلية لاستعراض التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لجميع الالتزامات المتصلة بتنمية أفريقيا، بحلول الدورة الخامسة والستين للجمعية. واعتُمد الإعلان السياسي في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وحضره عدد من رؤساء الدول والحكومات. وكررت الجمعية ذلك الطلب في قرارها ٢٥٨/٦٤ المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“.

٢ – ويستند هذا التقرير إلى تقريرين سابقين للأمين العام، كلاهما معنونين ”احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما“، (A/63/130) و (A/64/208). وأكد هذان التقريران أن تلبية احتياجات أفريقيا الإنمائية في متناول اليد شريطة أن تعمل الدول الأفريقية والشركاء الخارجيين بعزم لتحويل الالتزامات القائمة إلى إجراءات ملموسة. ويسوق هذا التقرير البراهين على أهمية مفهوم آلية الرصد المحسنة ويواصل تطوير ذلك المفهوم.

٣ – وفي مناسبات مختلفة، شددت الجمعية العامة والأمين العام على ضرورة اتخاذ خطوات أكثر جرأة لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية في أفريقيا، بالدعوة إلى تحسين الرصد وبذل جهود أكبر من أجل المساءلة المتبادلة. لذلك فقد حان الوقت للقيام وفقا لطلب الجمعية باقتراح آلية رصد مُحسنة للالتزامات المعلنة تجاه تنمية أفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٤ – وتستفيد آلية الرصد المُحسنة من العمليات القائمة. وتنبثق قيمتها المُضافة في المقام الأول من الاستفادة من السلطة السياسية للجمعية العامة ومن شرعيتها وعضويتها العالمية لتشمل المساهمات والنتائج التي تنجم عن ترتيبات الرصد الحالية وجعلها أكثر شمولية، وبخاصة فيما يتعلق بدور الشركاء الآخرين في تنمية أفريقيا الذي تتزايد أهميته. كما ستولِّد الآلية زخما وتزيد مصداقية آليات الرصد القائمة. فالآلية المقترحة تُكمِّل عمل الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، الذي يسعى جاهدا لحشد الدعم الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

٥ - وينطوي إعداد آلية الرصد المحسنة على مهام إضافية تضطلع بها الأمانة العامة، ولا سيما مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، مثل جمع وتوليف النتائج والمخرجات من أطر الرصد القائمة، وإجراء مزيد من العمل التحليلي حسب الحاجة وتنظيم اجتماعات الخبراء وغيرهم من أصحاب المصلحة تحضيرا لجلسات الجمعية العامة. وستكون هناك حاجة إلى توفير موارد مالية وبشرية إضافية لتنفيذ المهام المذكورة أعلاه.

٦ - وقد استفاد هذا التقرير كثيرا من التعليقات والاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[(١)]، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفرقة العمل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بأفريقيا، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص.

ثانيا - الأساس المنطقي لوجود آلية رصد

٧ - ساعدت الأحداث الدولية الرئيسية في الجزء الأول من هذا العقد في تشكيل نهج جديد للشراكة في التنمية والمساءلة. ففي عام ٢٠٠٠ اعتُمدت الأهداف الإنمائية للألفية، وأعقب ذلك عقد مؤتمرات دولية رئيسية بشأن تمويل التنمية (مونتيري، المكسيك، جنوب أفريقيا، ٢٠٠٢)، والتنمية المستدامة (جوهانسبرغ٢٠٠٢)، وتحرير التجارة المتعدد الأطراف (الدوحة، قطر، ٢٠٠١)، مما عزز فهم الاستراتيجيات والسياسات العريضة اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. في نفس الوقت، ومع اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)، أدرك القادة الأفارقة أن الحكم الرشيد أمر أساسي لتحقيق النمو على المدى الطويل. وأُطلقت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في عام ٢٠٠٢ لتعزيز التمسك بهذا الالتزام الرئيسي والوفاء به.

٨ - وقد خرج توافق آراء مونتيري بنموذج جديد لمفهوم المعونة يقوم على الشراكة والمساءلة: حيث تلتزم البلدان النامية بانتهاج سياسات سليمة وتطبيق الحكم الرشيد في حين تلتزم الدول المتقدمة النمو بزيادة دعمها المالي. وبالتالي، أصبح تحسين فعالية المعونة هدفا أساسيا. وفي أعقاب إعلان روما المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠٣ ومذكرة مراكش المشتركة لعام ٢٠٠٤ بشأن الإدارة المتمحورة حول تحقيق النتائج في مجال التنمية، قامت أكثر من

(١) كجزء من عملية دمج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي، تحولت أمانة النيباد مؤخرا إلى وكالة الشراكة الجديدة للتخطيط والتنسيق.

١٠٠ دولة موقِّعة، في عام ٢٠٠٥، باعتماد إعلان باريس بشأن فعالية المعونة الذي يغطي، في جوهره، الالتزام بتغيير الطريقة التي يتعامل بها الشركاء في التنمية والحكومات المتلقية معا. واستعرض المنتدى الرفيع المستوى الثالث بشأن فعالية المعونة الذي عُقد في أكرا في عام ٢٠٠٨ التقدم المحرز وبنى على إعلاني باريس وروما لتسريع وتيرة التغيير وزيادة تحسين فعالية المعونة.

٩ - ونتيجة لذلك، يلقى أثر هذه الجهود الجماعية على حياة الفقراء تدقيقا متزايدا. وحظي تقديم المعونة وتحقيق قدر أكبر من المساءلة في استخدام موارد التنمية بمعظم الاهتمام. وعلى نطاق أوسع، شهد الحوار الشامل بشأن التنمية تحولا من التركيز على المدخلات والمخرجات المباشرة إلى التركيز على تحقيق النتائج والآثار على المدى الطويل. كما تحول الرصد تدريجيا من توثيق تنفيذ الالتزامات إلى تقييم على نطاق أوسع لآثار البرامج الإنمائية. وقد ساعد اضطلاع أفريقيا وشركائها في التنمية برصد الالتزامات إلى إنشاء وتعزيز قنوات الاتصال والحوار مما أدى إلى تحسينات في الممارسات الإنمائية وتعين إجراء تعديلات في السياسات والإجراءات.

ألف - وجهة النظر الأفريقية

١٠ - رغم أن الرصد كما يمارس حاليا يركز بشكل كبير على تقديم التقارير وتوثيق الإنجازات والإخفاقات، ولا يمثل في حد ذاته مفجرا لإجراءات جديدة أو محركا لجهود تنفيذ جديدة، فإن دوره لا يزال فعالا في تعزيز تنفيذ مختلف الالتزامات من أجل تنمية أفريقيا. فأفريقيا ليست متأخرة عن المناطق النامية الأخرى في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل إن معظم البلدان الأفريقية تُواجه خطرا حقيقيا بعدم تحقيق عدد من هذه الأهداف قبل الموعد النهائي في عام ٢٠١٥. والأمر الذي يزيد الطين بلة أن الأزمات العالمية المالية والاقتصادية قد تركت تأثيرا كبيرا على الوضع المالي لكثير من الاقتصادات الأفريقية إما بإضعاف التقدم وإبطاء وتيرته، أو حتى، كما حدث في حالات قليلة، بعكس التقدم الذي تحقق بالفعل. لذلك من الضروري بذل جهود متجددة للتشجيع على الوفاء بالالتزامات القائمة التي أعلنها الشركاء في تنمية أفريقيا ولا بد من قيادة أقوى من جانب الحكومات الأفريقية وبالتالي مزيد من الرصد الدقيق لتنفيذ هذه الالتزامات وآثارها على التنمية.

١١ - وقد أبرزت الدول والمؤسسات الأفريقية، في كثير من الأحيان، الطبيعة الأساسية للرصد من أجل التنمية المستدامة في المنطقة. ومع اعتماد التزام أبوجا للعمل في أيار/مايو ٢٠٠٦، ذكر وزراء المالية الأفارقة أن رصد الالتزامات على أساس المساءلة المتبادلة أمر

حاسم لكفالة بقاء أفريقيا على المسار الصحيح وتحقيق النجاح. كما دعا إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) إلى إنشاء أدوات رصد مكملة ومستقلة لكفالة الاحتفاظ بأداء الجهات المانحة في الطريق الصحيح وكفالة استخدام البلدان المتلقية لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو فعال.

١٢ - وفرص أفريقيا في الحصول على تدفقات رؤوس أموال خاصة من الخارج محدودة أكثر من المناطق الأخرى، مما يجعلها تعتمد أكثر على المعونة باعتبارها مصدرا رئيسيا للتمويل الإنمائي الخارجي. لذا فإن تنفيذ الدعم المالي والتقني الخارجي، إلى جانب ضعف القدرات البشرية والمؤسسية السائدة في كثير من البلدان الأفريقية، له تأثيرا كبيرا جدا على وتيرة التقدم في أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مما يجعل رصد الدعم الدولي لأفريقيا ذا أهمية أكبر مما في غيرها المناطق النامية.

١٣ - وقد ذُكرت أوجه قصور كبيرة في وفاء الشركاء في تنمية أفريقيا بالالتزامات، مما يُبرر بقوة الدعوة إلى أن تجدد البلدان الشريكة بذل الجهود. فعلى سبيل المثال، بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية رقما قياسيا قدره ١٢٢,٣ بليون دولارا في عام ٢٠٠٨، ذهب حوالي ٤٤ بليونا منها إلى أفريقيا، إلا أن التزام مجموعة البلدان الثمانية بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا لا يزال بعيد المنال. ومع تباين الأرقام من سنة لأخرى، فقد تلقت أفريقيا ما بين ٣٢ في المائة إلى ٣٥ في المائة من الزيادة العالمية في المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام ٢٠٠٤، وهي نسبة أقل بكثير عن نسبة الـ ٥٠ في المائة التي أُعلن عنها في قمة البلدان الثمانية التي عُقدت في غلين إيغلز في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

١٤ - وتمثل نقاط الضعف في الحوكمة عائقا رئيسيا أمام التنمية في أفريقيا. وقد سلطت الحكومات الأفريقية الضوء على الحاجة إلى رصد قضايا الحوكمة والشفافية وسيادة القانون. وقد انضمت تسع وعشرون دولة أفريقية إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي أداة مصممة من أجل الرصد بواسطة الأقران والرصد الذاتي على الصعيدين الوطني والقاري بشأن المسائل المتصلة بالديمقراطية والحوكمة السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات.

١٥ - ومن المنطلق ذاته، وفي عام ٢٠٠٢، طلبت لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٢] من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إجراء استعراضات مشتركة لفعالية التنمية ضمن إطار

(٢) كجزء من نتائج التكامل بين الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)، جرت إعادة تسمية لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة للنيباد لتصبح لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتوجيه.

للمساءلة المتبادلة بين أفريقيا وشركائها في التنمية بما يؤدي إلى الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية.

١٦ - وقد حققت أفريقيا تقدما جيدا في التزاماتها تجاه تعزيز النمو، والاستثمار في مجالات الصحة والتعليم لشعوبها، وتحسين الحوكمة وتعبئة الموارد. كما حدث تقدم كبير نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية ولكن بصفة عامة، كان التقدم متفاوتا. فلا يزال نقص القدرات يشكل عائقا رئيسيا في جميع المجالات. علاوة على ذلك، يرتبط التحدي المتمثل في تحقيق تنمية مستدامة في أفريقيا ارتباطا وثيقا بما يحدث في الاقتصاد العالمي الأوسع نطاقا. ففي حين يبدو أن النمو في معظم الاقتصادات الأفريقية قد انتعش في عام ٢٠١٠، يُرجح أن يُؤثر الاتجاه نحو الاندماج المالي في عدد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الدعم الخارجي لأفريقيا، وأن يؤثر سلبا على آفاق النمو فيها على المدى المتوسط. ورغم أن أفريقيا تساهم بأقل قدر من انبعاثات الكربون العالمية، يُتوقع أن تُصيبها تأثيرات عميقة من جراء تبعات تغير المناخ.

١٧ - وإضافة إلى الدور الرئيسي للرصد في المساءلة المتبادلة، يسهم ورصد كذلك في الدعوة التي يمكن أن تساعد في تعزيز المساءلة المحلية، لا سيما عندما يقوم بها أصحاب المصلحة الوطنيين بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وأخيرا، يسهم الرصد أيضا من وجهات نظر الحكومات الأفريقية، في قيام السلطات بعمليات وضع السياسات بناء على أدلة. وهاتان الفائدتان الإضافيتان للرصد، وهما الدعوة/المساءلة الداخلية، ووضع السياسات بناء على أدلة، من العوامل الهامة بالنسبة للتنمية.

باء - وجهة نظر المجتمع الدولي

١٨ - من وجهة نظر المجتمع الدولي، تبرَّر آليات الرصد لكفالة كفاءة استخدام الموارد في البلدان النامية، وتيسير تعبئة الموارد العامة، والحفاظ على الزخم السياسي لصالح المساعدة الإنمائية في البلدان الشريكة.

١٩ - وفي البلدان المانحة، ثمة منافسة قائمة بين المساعدة الإنمائية والأولويات المحلية الأخرى - فمن شأن آلية للرصد الفعال أن يسهم في إثبات أن المعونة تحقق نجاحاً عائدا من الأموال المقدمة. وبوجه أعمّ، لقد تحول الرصد من مجرد التركيز الضيق على المدخلات في تقديم الموارد ودعم القدرات إلى هدف أوسع نطاقاً يُعنى بفعالية المعونة، ويسهم بالتالي في إعادة طمأنة الجمهور في البلدان المانحة بأن المساعدة الإنمائية تحقق النتائج المتوقعة. ويتزايد حالياً اعتماد خيار إدماج الإدارة القائمة على النتائج في جميع مراحل المساعدة الإنمائية. وهذا بدوره ما يعزز أكثر خيار الرصد.

٢٠ - وفي مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية المعقود في لاكويلا، إيطاليا، في عام ٢٠٠٩، شدَّد القادة على أهمية المساءلة من أجل الاستخدام الفعال للمساعدة الدولية والتزموا بالتعجيل بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بفعالية المعونة، وباعتماد كامل وشامل لآلية المساءلة المتبادلة بحلول عام ٢٠١٠، ورصد التقدم المحرز، وتعزيز فعالية العمل بالتركيز بقوة على التنفيذ القطري.

٢١ - ومن وجهات نظر الوكالات الشريكة المشاركة في تصميم هيكل المعونة العالمية، يُنظر إلى الرصد بوصفه أداة فعالة لإخضاع أعضائها للمساءلة والحفاظ على الزخم السياسي في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية في البلدان الفقيرة. وقد أدَّى المسحان الاستقصائيان لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة إلى الإقرار بأنه لكي تصبح المعونة فعالة حقا، ينبغي وضع آليات مساءلة أكثر متانة وتوازناً على الصعيدين القطري والدولي معاً حيث تخضع الجهات المقدِّمة للمعونة والجهات المستفيدة منها للمساءلة المتبادلة.

٢٢ - كما يوفِّر الرصد مدخلات أساسية للدعوة، وهو دور تضطلع به الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف كالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإنمائية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك تقرير الرصد العالمي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتقارير السنوية الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية، ومؤتمر المتابعة الدولية لتمويل التنمية المعنيَّة باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، والفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

جيم - تحسين الدعم المقدَّم لرصد الأهداف الإنمائية

٢٣ - يعني تركيز آليات الرصد على الأهداف الإنمائية القابلة للقياس وجود حاجة إلى مزيد من الإحصاءات المحسَّنة للاستفادة منها في وضع السياسات ورصد التقدم المحرز. لكن الطلبات الجديدة المرسلة إلى النُظم الإحصائية الوطنية تتجاوز قدرة العديد من البلدان على تلبيتها. وإذا كان الدعم الخارجي قد أسهم في الاستجابة، فإن التقدم لم يكن مطرداً في أغلب الأحيان. وفي الوقت الحاضر، ثمة ثغرات كبيرة في البيانات، ولا سيما فيما يخص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وخدمات الهياكل الأساسية في البلدان النامية، وفي أفريقيا بوجه خاص.

٢٤ - وتشمل المبادرات البارزة في هذا المجال، من المنظور الدولي، الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، (شراكة باريس ٢١) التي أنشئت في عام ١٩٩٩، وخطة عمل مراكش للإحصاء المتفق عليها في عام ٢٠٠٤. وفي الجانب الأفريقي، تشمل الجهود الرئيسية قيام رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي باعتماد

الميثاق الأفريقي للإحصاءات في عام ٢٠٠٩، وإنشاء المركز الأفريقي للإحصاء الذي يوجد مقره في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بمبادرة من وزراء المالية الأفارقة، وقيام مفوضية الاتحاد الأفريقي بإنشاء شبكة المعلومات الأفريقية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهي شبكة مصمَّمة لتيسير تنمية الإحصاءات في أفريقيا.

٢٥ - وفي سياق الاستجابة للأزمة الاقتصادية العالمية، أطلق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أنشطة للبدء بإنشاء آلية لرصد مواطن الضعف والإنذار بها استجابةً للفجوة القائمة في المعلومات والمرتبطة بآثار الأزمة الراهنة على أشد السكان ضعفاً في العالم.

ثالثاً - بعض المسائل المفاهيمية بشأن الرصد

٢٦ - يشمل رصد الالتزامات تسجيل وفاء أو عدم وفاء الحكومات والشركاء في التنمية بالالتزامات بدعم التنمية في أفريقيا. لكن الرصد قد اكتسب، في سياق فعالية المعونة والإدارة القائمة على النتائج، منظوراً أوسع يشمل المساءلة المتبادلة التي تُلزم البلدان وشركاءها في التنمية من خلال الأهداف المشتركة والالتزامات المتبادلة. وكان إعلان باريس وراء مواصلة توسيع هذا المفهوم، وذلك بالربط بين المساءلة المتبادلة والمساءلة المحلية. فلا يُتوقع فقط من حكومات البلدان النامية وشركائها في التنمية الخضوع للمساءلة فيما بينها وإنما خضوعها أيضاً للمساءلة أمام الدوائر المعنيَّة بها. وفي حين أن الالتزامات عموماً لا تكتسي طابعاً تعاقدياً، توفِّر المساءلة المتبادلة التي وُسِّع نطاقها ليشمل المساءلة المحلية حجة مقنعة للوفاء بالالتزامات من جانب الحكومات وشركائها في التنمية، ولمشاركة أكثر نشاطاً للجهات المعنيَّة الأخرى في رصد الوفاء بالالتزامات.

٢٧ - وتعكس آلية الاستعراض أو الرصد التي دعت إليها الجمعية العامة العزم على تشجيع الدول الأعضاء على متابعة التزاماتها بالتنمية في أفريقيا وممارسة الضغط عليها بصورة غير مباشرة، وهي لا تكتسي أي وظيفة ''إنفاذ''. ولكن نظراً إلى كون معظم الالتزامات ''طوعية''، وبالتالي غير مُلزمة، فإن كلاً من الرصد ومفهوم المساءلة المتبادلة يؤديان دوراً حاسماً في قياس التقدم المحرز في الوفاء بها.

٢٨ - ومن الناحية النظرية، يمكن النظر إلى رصد الوفاء بالالتزامات بأشكال مختلفة. ويركز المنظور الأكثر تحديداً على الإفراج عن قدر من تمويل المعونة أو تنفيذ إجراء أو تدبير معيَّن. ونظراً إلى أن مسائل التمويل استحوذت على القسط الأكبر من الاهتمام، حدث تركيز متزايد على مؤشرات المدخلات، وكان ذلك أحياناً على حساب شواغل ذات معنى أكبر

تتعلق بالنتائج والآثار. وتركز مجموعة ثانية من مؤشرات الالتزامات على العمليات (اعتماد قانون ما أو التصديق عليه مثلاً). وقد أدى التركيز على الإدارة القائمة على النتائج وفعالية التنمية إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لمؤشرات النواتج أو النتائج، لكن تقييمها يظل أكثر صعوبة.

٢٩ - وفيما يخص الشراكة ومفهوم المساءلة المتبادلة المتصل بها، ينبغي ألا يكون الرصد في سياق التنمية في أفريقيا مركزاً فقط على الالتزامات التي تعهد بها الشركاء في التنمية، وإنما أيضاً على الوعود والالتزامات التي أعلنتها الحكومات الأفريقية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وعلى الصعيد القطري، أفيد عن بعض التقدم المتواضع في رصد تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية، من خلال التقارير المرحلية السنوية بشأن استراتيجيات الحد من الفقر، وآليات استعراض السياسات الوطنية الأخرى، وذلك بالنسبة لعدد قليل إلا أنه متزايد من البلدان، واستخدام أطر رصد النتائج القائمة على الصعيد القطري، كأطر تقييم الأداء، بما يشمل جهات معنية محلية أخرى كالبرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني والحكومات.

رابعاً - استعراض آليات الرصد القائمة وعملياته

٣٠ - وضع كل من المجتمع الدولي، والحكومات الأفريقية، والأطراف المؤثرة الأخرى موضع التنفيذ عدداً واسعاً من الآليات المختلفة لرصد الالتزامات نحو تنمية أفريقيا. وتتنوع آليات الرصد القائمة، التي أنشئت بأهداف مختلفة، تنوعاً شديداً في ما يتعلق بما يلي: (أ) التغطية المواضيعية؛ (ب) مسألة ما إذا كان التركيز على المدخلات أو بصورة أشمل على النتائج والآثار؛ (ج) مدى التحليل والبيانات؛ (د) مشاركة الأطراف المعنية. ولا يحاول هذا الفرع أن يقدم استعراضاً شاملاً لجميع آليات الرصد القائمة[٣] ولكنه يركز على الآليات التي يقر مجتمع التنمية عموماً بأنها الأكثر فعالية وأهمية لتنمية أفريقيا.

ألف - الآليات والعمليات الشاملة

٣١ - المراجعة المتبادلة لفعالية التنمية تقرير شاركت في إعداده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بناءً على طلب رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في لجنة تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) في عام ٢٠٠٢ لرصد تقدم الجهود على جانبي الشراكة من أجل التنمية على أساس كل سنتين. وتجمع مراجعة عام

(٣) للاطلاع على قائمة كاملة لآليات الرصد، يرجى الرجوع إلى المرفق الأول لهذا التقرير.

٢٠٠٩ التي تشمل ١٥ قطاعاً التزامات أفريقيا والشركاء في التنمية حسب القطاع، وتستعرض ما أنجزه كل من الجانبين لتنفيذ التزاماته، وتقيِّم النتائج حسب القطاع، وتحدد الإجراءات الرئيسية ذات الأولوية مستقبلاً. وسبق نشر التقرير عقد مشاورات مع المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث والمجتمع المدني. ونشر التقرير السابق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وجرى تقديم نشر التقرير المقبل قليلاً من دورة السنتين العادية بحيث يشكل هذا الاستعراض وثيقة معلومات أساسية في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٣٢ - ولعل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التي تتمثل ولايتها في تشجيع امتثال البلدان الأفريقية لقيم الحوكمة السياسية والاقتصادية والمؤسسية وقواعدها ومعاييرها من أكثر آليات الرصد القائمة شمولاً، ويعزى ذلك جزئياً إلى تغطيتها المواضيعية الواسعة وكذلك إلى العمليات والإجراءات والسياسات، وتعدد مستويات التثبت الذي تنطوي عليه هذه الآلية عن عمد. ولا تشمل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران جميع مجالات الحوكمة المختلفة - السياسية منها والاقتصادية والمتعلقة بالشركات، والاجتماعية الاقتصادية - فحسب إنما كذلك العمليات والمؤسسات التي تطلبا الآلية من أجل إجراء استعراض سليم. وحتى الآن، شارك ٢٩ بلداً رسمياً في الآلية وخضع ١٢ بلداً لاستعراض الأقران.

٣٣ - أنشأت مجموعة البلدان الثمانية في مؤتمر القمة المعقود في إيفيان، فرنسا، عام ٢٠٠٣ منتدى الشراكة الأفريقية لدعم توسع نطاق الحوار الرفيع المستوى في مجال السياسات العامة بين أفريقيا وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويجتمع منتدى الشراكة الأفريقية مرتين في السنة، مرة في الربع الثاني من السنة لتحديد توجهات الشراكة بين مجموعة البلدان الثمانية وأفريقيا كمدخل لاجتماع المجموعة، ثم مرة في الربع الأخير من السنة لرصد تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها المجموعة في السنوات السابقة والتي تشمل كل سنة قطاعات مختلفة. وعلى الرغم من النجاح النسبي للمنتدى في الاضطلاع بالدور الثنائي لوضع الاستراتيجيات ورصد الالتزامات، تطرح مواصلة إقصاء الشركاء الآخرين في التنمية من هذا المنتدى الرفيع المستوى مع أفريقيا تحديات هامة في ما يتعلق بالتغطية.

٣٤ - وخلافاً لآليتي الرصد السابقتين اللتين تتعلقان بأفريقيا تحديداً، يقدم التقرير السنوي للرصد العالمي الصادر عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي رصداً منظماً للتقدم الذي

تحرزه الجهات الفاعلة الرئيسية بشأن برنامج السياسات العامة، أي البلدان النامية والمتقدمة النمو والوكالات المتعددة الأطراف، وأولويات العمل، وأوجه مساءلة الجهات الفاعلة الرئيسية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نطاق العالم. وإعداد التقرير عملية دقيقة إحصائياً ولكنه لا يتتبع التقدم المحرز في جميع الالتزامات على الرغم من الطابع الشامل لإطاره التحليلي. ولا يقدم التقرير سوى معلومات جزئية عن أفريقيا.

٣٥ - وأطلقت مجموعة الثمانية، في إطار الجهود المبذولة لتعزيز مساءلتها، عملية الرصد الخاصة بها في عام ٢٠٠٧، بدءاً بتقرير عن الصحة عام ٢٠٠٧، توسع نطاقه ليشمل الأمن الغذائي، والمياه، والصحة، والتعليم عام ٢٠٠٩. ويقدم تقرير المساءلة الأول لمجموعة الثمانية (المعروف أيضاً بتقرير موسكوكا للمساءلة) عرضاً لأداء المجموعة في إطار تنفيذ الالتزامات الرئيسية المتصلة بالتنمية، ويقيِّم نتائج الإجراءات التي اتخذتها المجموعة، ويحدِّد الدروس المستفادة من أجل إعداد التقارير مستقبلاً. ويقتصر التقرير على استعراض التزامات مجموعة الثمانية ولا يعمد إلى تقييم التقدم المحرز على نطاق العالم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية.

٣٦ - وقد وضع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي أيضاً آليات لرصد تنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا التي اعتمدت في عام ٢٠٠٧ أثناء قمة الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. غير أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ربط هذه الاستراتيجية بالمناسبات الرفيعة المستوى الدولية الأخرى.

٣٧ - وتشارك منظمات المجتمع المدني أيضاً في عملية الرصد. ويقوم تقرير داتا الصادر عن المنظمة المعنية بالديون والإيدز والتجارة وأفريقيا لأنشطة الدعوة التي اندمجت لاحقاً مع منظمة One للقواعد الشعبية التي يوجد مقرها في المملكة المتحدة بتحليل التقدم الذي تحرزه بلدان مجموعة الثمانية في تنفيذ التزاماتها تجاه أفريقيا، مجتمعة ومنفردة. ومن مزايا هذه العملية التي تقوم على الاستخدام المكثف للبيانات وتتميز بطابعها الشامل أنها تقدم المزيد من المعلومات التفصيلية عن مصروفات المساعدات المتوقعة للسنة التالية، على أساس المشاورات المباشرة مع الوزارات المعنية بصرف الأموال في بلدان مجموعة الثمانية. ولكن هذه العملية تركز حصراً على الالتزامات التي تعهدت بها بلدان مجموعة الثمانية وتغفل تلك التي تعهد بها الشركاء الآخرون في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - لجنة المساعدة الإنمائية، والجهات المانحة من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. ولا يرصد تقرير ''داتا''، حسب تصميمه، الالتزامات التي تعهدت بها البلدان الأفريقية.

٣٨ - ويقوم بعملية رصد أخرى الفريق المعني بتقدم أفريقيا الذي أنشئ عام ٢٠٠٨ ويرأسه حالياً الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان. ويقدم التقرير السنوي للفريق الذي صمم كوسيلة لرصد التقدم المحرز في الأداء الإنمائي لأفريقيا آخر المعلومات في مجالات النمو الاقتصادي، والحوكمة، والتعليم، والصحة، والسلام والأمن، والأمن الغذائي والتغذوي، وتغير المناخ، والتمويل الإنمائي. ويعرض تقرير الفريق العلاقات العامة بين الأداء وما يمكن تعريفه على نحو فضفاض بالإجراءات التي يتعين على الحكومات الأفريقية أن تتخذها لتحسين الأداء الإنمائي للقارة.

٣٩ - وتشارك منظمات المجتمع المدني أيضاً في عملية الرصد. ويركز الراصد الأفريقي، وهو هيئة يوجد مقرها في جنوب أفريقيا أنشئت عام ٢٠٠٦، بصورة أساسية على الالتزامات التي تعهدت بها الجهات المانحة منذ عام ٢٠٠٥، وكذلك الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات الأفريقية، ولا سيما تلك التي تم التعهد بها جماعياً في إطار الاتحاد الأفريقي والتجمعات الإقليمية. وبخلاف تقارير الرصد الأخرى، تتبع تقارير مراصد الدعم الإنمائي، التي صدرت عام ٢٠٠٧ و عام ٢٠٠٩، الالتزامات التي تعهدت بها الجهات المانحة والحكومات الأفريقية وتبوبها من منظور أفريقي يركز على القواعد الشعبية. وفي ما يتعلق بالتغطية، يركز التقرير فقط على المجالات المواضيعية الرئيسية من قبيل الفقر، والأمن الغذائي والزراعة، وتمويل التنمية، والتكامل الإقليمي والتجارة، والتعليم، والصحة، مع إغفال الالتزامات الأخرى.

باء - الآليات والعمليات التي تتعلق بمواضيع معينة

٤٠ - تخضع الحوكمة حالياً لرصد نحو ٣٠ عملية مختلفة أبرزها دليل ابراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا، وتقرير الحوكمة في أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومؤشرات الحكم في العالم[٤]. ودليل إبراهيم أداة تنضم إليها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي طوعياً باعتباره آلية أفريقية للرصد الذاتي. ويقدم تصنيفاً شاملاً للبلدان الأفريقية على أساس مؤشرات الحكم التي جُمعت في أربعة أركان رئيسية: السلامة وسيادة القانون، والمشاركة وحقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية المستدامة، والتنمية البشرية. وتقرير الحوكمة في أفريقيا نشرة تصدر كل

(٤) وتشمل الآليات الأخرى مؤشر تصورات الفساد ومؤشر دافعي الرشاوى (منظمة الشفافية الدولية)، ومؤشر الدول المنهارة (السياسة الخارجية وصندوق السلام)، والحرية السياسية (منظمة فريدوم هاوس)، وقاعدة بيانات أبسالا للنزاعات (جامعة أبسالا)، ومقياس تمكين المرأة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ومؤشر الحوكمة الحضرية (موئل الأمم المتحدة)، وكفاءة وأداء القطاع العام (المصرف المركزي الأوروبي)، أو مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية (البنك الدولي).

سنتين تقوم بتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الحوكمة الرشيدة في ٣٥ بلداً أفريقياً. وتشمل مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي ستة أبعاد للحوكمة، هي: الصوت المسموع والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، والنوعية التنظيمية، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد.

٤١ - وتتابع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الالتزامات بشأن المعونة الإنمائية وتنفيذها، وهي ترصد سنوياً حجم المعونة والتدفقات الأخرى من الموارد ومصدرها وأنواعها إلى أكثر من ١٥٠ دولة مستفيدة بما فيها جميع البلدان الأفريقية. وفي ما يتعلق بفعالية المعونة، تنشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على نحو غير منتظم، دراسة استقصائية بشأن رصد إعلان باريس وتقوم بتجميع الدراسة الاستقصائية عن التجانس والاتساق. والبيانات التي تفيد بها لجنة المساعدة الإنمائية هي أكثر المعلومات الموثوق بها بشأن مسألة فعالية المعونة.

٤٢ - وتعد التوقعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي عبارة عن تقرير يصدره صندوق النقد الدولي مرتين في السنة، مصدراً هاماً للمعلومات والتحليل بشأن الأداء الاقتصادي والمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلى الرغم من أن هذه التوقعات الاقتصادية الإقليمية لا تقيس الأداء على خلفية التزامات محدَّدة، فالتقرير يقيِّم المؤشرات الاقتصادية والمالية الأساسية وتصدر باقتران مع التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي.

جيم - رصد الأهداف الإنمائية للألفية

٤٣ - تشكل الأهداف الإنمائية للألفية حجر الزاوية للممارسات الإنمائية الحالية وهي تجسِّد التزامات حيوية تعهَّد بها قادة العالم في عام ٢٠٠٠، أثناء مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية وقاموا باستعراضه في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وترصد مختلف الوكالات بانتظام التقدم المحرز في تحقيق تلك الأهداف مع العلم بأن تقارير التقييم السنوية التي تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة بإعدادها هي الأكثر موثوقية نظراً إلى أنها تستند إلى قاعدة واسعة من البيانات التي استقتها مختلف المنظمات الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وفضلاً عن ذلك، يصدر البنك الدولي سنوياً مؤشرات التنمية البشرية، وهي لمحة عامة إحصائية شاملة عن التنمية. وتشمل منشورات أخرى سياق أفريقيا بالتحديد، مثل التقرير الإقليمي السنوي للأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا الذي يشارك في إصداره كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي. وتركز التقارير القطاعية حصراً على أهداف محددة.

فعلى سبيل المثال، تقوم فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي أنشأها الأمين العام، وتضم أكثر من ٢٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة، بتجميع تقرير مرحلي على أساس سنوي عن تحقيق الشراكة العالمية من أجل التنمية (الهدف ٨)، فيما يصدر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تقريراً سنوياً عن وباء الإيدز العالمي (الهدف ٦)، وتتولى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إصدار تقرير الرصد العالمي السنوي لتوفير التعليم للجميع (الهدف ٢).

دال – مواطن القوة وجوانب القصور في ترتيبات الرصد الحالية: تقييم

٤٤ – يظهر الاستعراض أن آليات أو عملية الرصد الحالية تتيح تغطية تتسم بالشمول نوعا ما للالتزامات التي تعهدت بها الحكومات الأفريقية وشركاؤها في التنمية. ومع مرور الزمن، وكلما توافر المزيد من المعلومات، يكون هناك اتجاه متميز لاعتماد عملية الرصد أكثر فأكثر على التحليلات الكمية على الرغم من أن فجوات إحصائية كبيرة لا تزال قائمة من حيث التغطية وحسن التوقيت على حد سواء. وإضافة إلى ذلك، وفي ظل الضغوط من أجل وضع سياسات إنمائية ودعم يركزان بقدر أكبر على النتائج، تحول رصد الالتزامات تدريجيا من التركيز الضيق النطاق على المدخلات (مثل الإجراءات أو السياسات) إلى الجهود المتعلقة بقياس النتائج والآثار وما لها من صلات بالأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن السياسات و/أو الإجراءات المتخذة للوفاء بالالتزامات وتحقيق النتائج المتوقعة.

٤٥ – ويسلّط الاستعراض الضوء أيضا على عدد من أوجه القصور في ترتيبات الرصد القائمة (انظر الجدول ١)، وهي: (أ) تركيز معظم الآليات على عدد محدود من الالتزامات؛ (ب) التغطية غير الكافية للشركاء الآخرين في التنمية الذين يضطلعون بدور ما انفك يزداد ضخامة من حيث حجم الدعم الإنمائي ونوعه على حد سواء، ولا سيما في أفريقيا؛ (ج) محدودية تغطية الوكالات غير التابعة للدول من قبيل المنظمات غير الحكومية، وأعضاء البرلمانات وغير ذلك من الجماعات التي يكون دورها هاما بصفة خاصة للرصد على الصعيد القطري؛ (د) عدم مشاركة الحكومات الأفريقية وأصحاب المصلحة بشكل كاف في الآليات المشمولة بالاستعراض. وعلى النحو المشار إليه في الفرع الأول أعلاه، فقد يقوض هذا التباين في المشاركة ملكية الكثير من آليات الرصد ومشروعيتها على حد سواء.

الجدول ١

مواطن القوة وجوانب القصور في آليات الرصد الحالية المتعددة القطاعات

آليات الرصد	مواطن القوة	الثغرات وأوجه القصور
الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية	• يقدم تغطية مواضيعية جيدة (يشمل تقرير الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية لعام ٢٠١٠ ١٧ قطاعا) • يستند إلى مبدأ الشراكة التي تركز على الالتزامات التي تعهد بها جميع الأطراف • يقدم تفصيلات بشأن ما تم عمله لتنفيذ الالتزامات وماهية النتائج التي تم تحقيقها (حسب القطاع) • يستند إلى بيانات ومعلومات شاملة	• المشاركة غير الكافية من الجانب الأفريقي • لايشمل المانحين غير التابعين للجنة المساعدة الإنمائية وأصحاب المصلحة الآخرين • عدم الانتظام: لم يصدر بشكل منتظم حتى وقت قريب
الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران	• تقدم تغطية مواضيعية واسعة النطاق لمواضيع الحوكمة السياسية، والاقتصادية، والمؤسسية، والحوكمة الاجتماعية الاقتصادية • تتيح منبرا لتبادل أفضل الممارسات بين البلدان المشاركة في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران	• أحرزت تقدما محدودا في تنفيذ برنامج العمل الوطني وهو ما يُعزى جزئيا إلى الافتقار إلى الموارد
منتدى الشراكة الأفريقية	• يمنح المزيد من الشرعية إلى جانب المشاركة الأقوى لأفريقيا • التركيز المزدوج على وضع توجهات استراتيجية وعلى الرصد	• قام بتغطية جزئية للالتزامات • لا يشمل المانحين غير التابعين للجنة المساعدة الإنمائية
تقرير الرصد العالمي	• يتيح إطارا تحليليا قويا وبيانات • يشمل الرصد أدوار ومسؤوليات الوكالات المتعددة الأطراف	• يقدم تغطية جزئية لأفريقيا • لا يغطي جميع الالتزامات رغم تفصيله الشديد
إطار المساءلة الخاص بمجموعة البلدان الثمانية	• جهد متواصل من قبل مجموعة الثمانية بشأن تنفيذ الالتزامات استنادا إلى المساءلة	• مشاركة البلدان المستفيدة فيه متدنية • يغطي التزامات مجموعة الثمانية دون غيرها
الشراكة الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي	• تتيح إطارا للسياسات طويلة الأجل القائمة على الالتزام السياسي على أرفع مستوى	• تغطي التزامات الاتحاد الأوروبي/الاتحاد الأفريقي دون غيرها

آليات الرصد	مواطن القوة	الثغرات وأوجه القصور
تقرير المنظمة المعنية بالديون والإيدز والتجارة وأفريقيا (داتا)	• يتيح معلومات شديدة التفصيل • يساعد على فهم أفضل لالتزامات مجموعة الثمانية تجاه أفريقيا وآثار تلك الالتزامات	• يغطي التزامات مجموعة الثمانية دون غيرها
الفريق المعني بالتقدم في أفريقيا	• يقدم استكمالا شاملا للأداء الإنمائي في أفريقيا	• لا يغطي جميع الالتزامات رغم شموله • يربط صلات ضعيفة بين التزامات أفريقيا والأداء الإنمائي
المرصد الأفريقي	• يقدم منظورات على مستوى القواعد الشعبية	• يقدم تغطية جزئية للالتزامات

خامسا – نطاق آلية الرصد المحسّنة وترتيباتها المؤسسية

٤٦ – بناء على مواطن القوة وأوجه الضعف لآليات الرصد الحالية قيد الاستعراض، يمكن تعريف آلية الرصد المحسنة بأنها تتسم بالخصائص التالية:

(أ) تستند إلى مبادئ الشراكة والمساءلة المتبادلة، وتركز ليس على الالتزامات من جانب الشركاء في التنمية فحسب، بل أيضا على تلك التي تعهدت بها الحكومات الأفريقية؛

(ب) تغطي نطاقا واسعا من المواضيع. ونظرا لتعقد متطلبات التنمية في أفريقيا، فيتعين بالضرورة أن تكون آلية الرصد الفعالة واسعة النطاق وتغطي جميع أو معظم القطاعات ذات الصلة؛

(ج) تستند إلى بيانات موثوقة ومتاحة في الوقت المناسب، وحيثما توافرت البيانات، تجري تقييمات للنتائج والآثار بدلا عن التركيز الضيق على المدخلات؛

(د) تعزز مشاركة جميع الشركاء المهتمين على نطاق واسع، بما في ذلك جميع البلدان الأفريقية المهتمة وطائفة واسعة من الشركاء الخارجيين بما فيهم الجهات المانحة غير التابعة للجنة المساعدة الإنمائية؛

(هـ) تعزز مشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بما فيهم المجتمع المدني وهي مسألة جوهرية من حيث الملكية، والشرعية، والشفافية؛

(و) تعزز الاستعراض الدوري للانجازات من خلال عقد اجتماعات منتظمة وإعداد تقارير تحليلية للإشراف على تنفيذ الالتزامات بتنمية أفريقيا؛

(ز) تحفز و/أو تدفع الشركاء في التنمية والحكومات الأفريقية لاتخاذ إجراءات للوفاء بالالتزامات على نحو أفضل وتحسين فعالية التنمية.

ألف – نطاق آلية الرصد المحسنة

التغطية المواضيعية

٤٧ – ينبغي لآلية الرصد المحسنة المقترحة أن ترصد الالتزامات بشأن جميع أو على الأقل معظم مجالات التنمية في أفريقيا التي جرى تحديدها في الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية لعام ٢٠٠٨ بوصفها مجالات حاسمة، وتنفيذها وآثارها وذلك من أجل أن تكون هذه الآلية فعالة من حيث النتائج الإنمائية. وهي تشمل: الأمن والسلام؛ والحوكمة، وتعبئة الموارد وفعالية المعونة؛ وتنمية القطاع الخاص والحصول على التمويل؛ والهياكل الأساسية؛ وتعزيز التجارة والتكامل الإقليمي؛ والاستدامة البيئية وتغير المناخ؛ والأمن الغذائي والتنمية الزراعية؛ والمساواة بين الجنسين؛ والصحة؛ والتعليم، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

محتوى الرصد

٤٨ – رهنا بتوافر المعلومات، ينبغي أن تسعى آلية الرصد المحسنة إلى تجاوز رصد المدخلات، مثل صرف المساعدات المالية أو تنفيذ السياسات المطلوبة من جانب أحد البلدان، إلى النواتج والنتائج. وستعزز الآلية جمع المعلومات ذات الصلة على نحو أكثر منهجية بما فيها مؤشرات الناتج و/أو النتيجة وحفز النقاش بشأن التحديات الإنمائية المتصلة بتلك النتائج. وستكفل المدخلات المستمدة من الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وآليات الرصد الأخرى التي توجد في أفريقيا أن تتعرض الالتزامات من جانب من المجتمع الدولي والبلدان الأفريقية للتدقيق على قدم المساواة.

المقاربة المنهجية

٤٩ – لا تتطلب آلية الرصد المحسنة إنشاء نظام تحليلي جديد لرصد الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا لكنها ستستفيد من الترتيبات القائمة، وذلك بجمع المعلومات من قواعد البيانات الحالية، واستخدام قدرة الجمعية العامة على عقد الاجتماعات من أجل مشاركة أكثر آليات الرصد تمثيلا في الاجتماعات الاستعراضية. وإلى جانب التشديد على بناء القدرات والملكية من خلال آليات المساءلة المتبادلة بين أفريقيا وشركائها في التنمية، ستسترعي آلية الرصد المقترحة الانتباه إلى أهمية المساءلة المحلية التي تعتمد على الرقابة البرلمانية

والممارسات الأخرى القائمة على المشاركة للمساعدة على تشكيل العلاقة بالمعونات وأيضا لتعزيز نتائج التنمية من خلال الشفافية والمساءلة في مجال استخدام جميع الموارد الإنمائية بما في ذلك الموارد العامة المحلية.

المشاركة والشرعية السياسية

٥٠ - تتمثل إحدى خصائص آلية الرصد المحسنة في قدرتها على إشراك أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة في أفريقيا مثل ممثلي منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية المشاركة في رصد تنمية أفريقيا. وقد تبين أن مشاركة هذه الكيانات إما منعدمة أو غير كافية في آليات الرصد الحالية. وستشمل آلية الرصد المحسنة مجموعتين من الدول الأعضاء، والحكومات الأفريقية والشركاء الخارجيين في التنمية بما فيهم الشركاء من خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدات الإنمائية. ويمكن لعالمية وشرعية الأمم المتحدة، حيث سيعقد الاجتماع الاستعراضي بشأن الآلية، أن تكون مفيدة في المساعدة على توسيع نطاق المشاركة لجميع البلدان، وفي الوقت نفسه فتح نافذة للحوار مع الجهات الفاعلة غير التابعة للدول أيضا.

٥١ - وبالإضافة إلى الدولة وغيرها من الوكالات العامة، فقد أصبحت مشاركة المنظمات غير الحكومية، سواء الأفريقية منها أو الدولية، وغيرها من أصحاب المصلحة مثل أعضاء البرلمان، في مختلف أنشطة الرصد، أكثر شيوعا ولا سيما في الحالات التي تنشط فيها على الصعيد القطري أُطر المساءلة المتبادلة. ووفقا لما أشار إليه تقرير عام ٢٠٠٠ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان ما بعد نقطة المنتصف: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فلا غنى عن منظمات المجتمع المدني في ممارسات الرصد حيث أنها أظهرت عمليا أن التنمية ترتبط بشكل أساسي بتحقيق قدر أكبر من الحيز السياسي وإسماع أصوات أولئك المتأثرين بالفقر والإقصاء. وستحتاج مشاركة الممثلين من غير الدول إلى أن تستحدث على مراحل كلما نضجت الآلية المقترحة وتزايد شمولها بقدر أكبر.

باء - الترتيبات المؤسسية لاستعراض آلية الرصد المحسنة

اختيار منتدى الاستعراض

٥٢ - ينظر هذا التقرير في العديد من الخيارات بشأن مكان إجراء الاستعراض. وترد هذه الخيارات في الجدول ٢ الذي يبين مزايا وعيوب كل من الخيارات المختلفة. وتشمل الخيارات الأربعة الأكثر احتمالا فيما يلي: (أ) خلال الدورة العادية للجمعية العامة؛ (ب) خلال اجتماع تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ (ج) خلال دورة استثنائية

للجمعية العامة؛ (د) خلال استعراضات خاصة على المستوى الإقليمي تشارك فيها مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة تخطيط وتنسيق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويبدو أن أكثر الخيارات ملاءمة هو الدورة العادية للجمعية العامة أو جزء فرعي بكامله من منتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يكرس للقضايا الأفريقية. ولا يستوفي استخدام الدورة العادية للجمعية العامة بوصفه منتدى ولاية واضحة ينص عليها قرارا الجمعية العامة ١/٦٣ و ٢٥٨/٦٤ فحسب، بل يضفي شرعية سياسية خاصة على العملية نظرا إلى عالمية عضويتها وسلطتها المتفردة للدعوة لعقد الاجتماعات. ويمكن، في إطار هذا الخيار، إدراج استعراض الآلية في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في مجال التنفيذ والدعم الدولي“. وكخيار بديل، يشكل منتدى التعاون الإنمائي الذي أنشأته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥ بموجب قرارها ١/٦٠، الذي كلفت الجمعية العامة فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد المنتدى الرفيع المستوى للتعاون الإنمائي كل سنتين، منتدى ملائما لإجراء الاستعراض خلال جزء خاص من دورته. ويتيح منتدى التعاون الإنمائي منبرا للدول الأعضاء لتبادل الخبرات لدعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ، وعلى الرغم من أن المجلس محدود العضوية، فإن منتدى التعاون الإنمائي مفتوح أمام مشاركة جميع أصحاب المصلحة والشركاء في التنمية المعنيين.

الجدول ٢

الترتيبات المؤسسية البديلة لاستعراض الالتزامات بتنمية أفريقيا

الترتيبات المؤسسية	المزايا	القيود والعيوب
الدورة العادية للجمعية العامة	• سلطة الأمم المتحدة في الدعوة إلى عقد الاجتماعات • عالمية عضوية الأمم المتحدة • الشرعية السياسية والولاية (قرارا الجمعية العامة ١/٦٣ و ٢٥٨/٦٤) • اضطلاع الجمعية العامة بإجراء استعراضات مماثلة على جميع المستويات، بما في ذلك على مستوى رؤساء الدول والحكومات	• محدودية بروز الاستعراض نظرا لأجندة الجمعية العامة الواسعة النطاق • الشكل الرسمي لترتيبات الجمعية العامة وعدم المرونة النسبية من حيث التفاعل مع أصحاب المصلحة من غير الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

الترتيبات المؤسسية	المزايا	القيود والعيوب
دورة استثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي	• سلطة الأمم المتحدة في الدعوة إلى عقد الاجتماعات • التركيز المتبع منذ فترة طويلة على القضايا الإنمائية • الخبرة في تعزيز الأشكال الجديدة للحوار بشأن التعاون الإنمائي الدولي (مثل منتدى التعاون الإنمائي) • الخبرة في إقامة مناقشات غير رسمية مع الجهات الفاعلة غير التابعة للدول (منتديات مع المنظمات غير الحكومية، وأفرقة الخبراء وغير ذلك)	• محدودية العضوية القطرية (١٤ بلدا أفريقيا عضوا فقط) لكن منتدى التعاون الإنمائي مفتوح لمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين • تصور مفاده أن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي أدنى مرتبة من قرارات الجمعية العامة
دورة استثنائية للجمعية العامة	• الميزة نفسها التي تتبعها الدورة العادية • قدر أكبر من البروز للاستعراض إن جرى في دورة استثنائية مقارنة مع تلك التي يجري تناولها في في دورة عادية • قدر أكبر من المرونة في التفاعل مع أصحاب المصلحة من غير الدول الأعضاء في الدورات الاستثنائية مقارنة بالدورات العادية	• الأعباء المالية والتنظيمية الإضافية المترتبة عن عقد الدورات الاستثنائية مقارنة بالاعتماد على الدورات العادية المنتظمة • صعوبة تكرار المناسبات الاستعراضية بانتظام في الدورات الاستثنائية
إجراء الاستعراض على المستوى الإقليمي (الاتحاد الأفريقي/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	• التركيز بقدر أكبر على القضايا والمفاهيم الأفريقية • مشاركة أوسع نطاقا للحكومات الأفريقية والمؤسسات الإقليمية وغيرها من المؤسسات المعنية بالقضايا الإنمائية الأفريقية • قدر أكبر من ملكية البلدان الأفريقية	• افتقار الترتيبات المؤسسية للعالمية وضعف سلطة الدعوة إلى عقد الاجتماعات • خطورة المفهوم القائل بوجود ”حياد ناقص“ مقارنة بالترتيبات غير الإقليمية

دورية الاستعراض

٥٣ - من المقترح أن تُعقد الاجتماعات الاستعراضية المخصصة لمعالجة آلية الرصد المحسنة كل سنتين. وتتسم تجربة الأمم المتحدة فيما يتعلق بعقد اجتماعات دورية لاستعراض آليات أخرى بالتنوع، وتتراوح بين عقد اجتماع للاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية مرة (وقد جرى تحويله مؤخرا الى مرة كل

أربع سنوات) والاجتماعات السنوية لمؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية. وتعقد معظم المؤتمرات الدولية، بما فيها مؤتمر متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية مرة كل خمس سنوات. ونظرا للطابع المالي وغير المالي للالتزامات لدعم الجهود الإنمائية في أفريقيا، فيبدو أن إجراء الاستعراض كل سنتين هو الأكثر ملاءمة، حيث أن إجراء الاستعراض على نحو أكثر تواترا ستترتب عليه تكاليف باهظة مما يجعله غير عملي. ونظرا لأن الآلية ستعتمد على عمليات الرصد الحالية، فإن دورية الاستعراض كل سنتين من شأنها تيسير المواءمة مع الآليات الأخرى مثل الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية، الذي يستكمل دوريا كل سنتين.

أمانة الاستعراض

٥٤ - تتطلب مختلف الأنشطة المتصلة بتنظيم الاجتماعات الاستعراضية دعما تقنيا ولوجستيا كافيا. وهذه الأنشطة ستتطلب ربط صلات مع منظمات أخرى (بما في ذلك الشركاء في التنمية وممثلو آليات الرصد الحالية)، وتنسيق ومواءمة المعلومات الحالية وتفسيرها فيما يتعلق بالالتزامات ذات الصلة وتنفيذها، وإنتاج وثائق مولفة وإعداد تقارير للإجتماعات الاستعراضية، ووفقا لقراري الجمعية العامة ١/٦٣ و ٢٥٨/٦٤، ينبغي ألا يترتب على ذلك الدعم إنشاء أية مؤسسات جديدة يناط بها القيام بأمانة الاستعراض بل ستضطلع بذلك الهياكل الحالية المعززة بشكل كاف. وبالرغم من أن المهام الواردة أعلاه يمكن أن يُعهد بها إلى أي كيان داخل الأمانة العامة التي لها صلة بمحتوى الاستعراض، فإن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا - بالتعاون والتشاور مع كيانات أخرى مثل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي - هو أفضل من يضطلع بهذه الأنشطة. وإلى جانب ضمان الملكية التامة للدول الأعضاء، وبصفة خاصة البلدان الأفريقية المشاركة في هذه العملية، فإن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا مؤهل بشكل خاص للاضطلاع بهذه المهام من حيث الخبرة والمعرفة بهذه المسائل.

الوثائق المطلوبة للاستعراض

٥٥ - ستعتمد اجتماعات الاستعراض على وثائق تتألف مما يلي: (أ) التقارير المنتظمة التي تصدرها آليات الرصد الحالية؛ (ب) التقرير المحدد الذي تعده أمانة الاستعراض والذي يوجز المعلومات الواردة من جميع المصادر الحالية بشأن الوفاء بالالتزامات بتنمية أفريقيا وترجمتها إلى إنجازات ملموسة.

طرائق الاستعراض

٥٦ - ستكون الاجتماعات الدورية لاستعراض الالتزامات بتنمية أفريقيا هي الأكثر بروزا من بين العديد من مظاهر الاستعراض الدوري. ولضمان جودة وشرعية الوثائق المقدمة للاجتماعات الاستعراضية، فإن عملية إعداد التقرير الذي سيقدم إما إلى الجمعية العامة أو إلى منتدى التعاون الإنمائي ستستفيد من جولتين من المشاورات، أولاهما على المستوى التقني مع اختصاصيين مشاركين في الرصد والتنمية ثم مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة من خلال عملية تقوم على المشاركة. وستدرج تعليقات وتوصيات الاجتماعين الاستشاريين في التقدير الذي سيقدم إلى الجمعية العامة أو إلى منتدى التعاون الإنمائي.

٥٧ - ومن المتوخى عقد ثلاثة مستويات من الاجتماعات. وبترتيب زمني، سيكون الاجتماع على المستوى التقني هو أول الاجتماعات وسيتيح الفرصة للاختصاصيين التقنيين الممثلين لآليات رصد حالية منتقاة ومتخصصة في الشؤون الأفريقية لاستعراض وإثراء مشروع الوثيقة التي ستعدها أمانة الاستعراض. ويمكن أن تشمل قائمة المشاركين مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمرصد الأفريقي، وممثلين مختارين من منظمات المجتمع المدني التي تتخذ من أفريقيا مقرا لها، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظومة الأمم المتحدة من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بأفريقيا، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومشاركين من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغير ذلك من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة حسب الاقتضاء، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، فضلا عن منظمات غير حكومية دولية منتقاة تشمل منظمة ون - ONE - التي تتخذ من المملكة المتحدة مقرا لها - من جانب المجتمع الدولي. وإشراك المؤسسات الإقليمية من أفريقيا ونخبة من العلماء الأفارقة والدوليين أمر ضروري لإضفاء الشرعية على العملية برمتها.

٥٨ - وعقب الاستعراض التقني، سيستفيد كذلك التقرير الذي سيقدم إما إلى الجمعية العامة أو إلى منتدى التعاون الإنمائي من الحوار التشاركي الذي سيتسع نطاقه ليشمل ممثلين عن المنظمات غير الحكومية الأفريقية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة ممن يضطلعون بدور محوري في المساعدة على تعزيز مصداقية وجودة العملية المقترحة لآلية الرصد المحسنة بصورة عامة.

٥٩ - وأخيرا وعلى النحو الأهم مع ذلك، فإن الاجتماع على المستوى الحكومي الدولي أو السياسي سيشمل ممثلي جميع الدول الأعضاء والذي تنظر إليه الدول الأعضاء بوصفه

مناسبا لإجراء الاستعراض من أجل ضمان وضوح وجدوى الاستعراض وشرعيته السياسية. وهو سيشكل صميم الدورة الرسمية للجمعية العامة أو الجزء الخاص من منتدى التعاون الإنمائي الذي سيشارك فيه ممثلون عن الاتحاد الأفريقي.

الآثار المالية

٦٠ - يقوم الاقتراح المقترح أعلاه على مبدأ الفعالية من حيث التكلفة ويعتمد على المعلومات والتحليلات المتاحة من المصادر التحليلية القائمة. وتتطلب المهام والواجبات الإضافية اللازمة لتنظيم الاجتماعات الاستعراضية، بما في ذلك إعداد التقارير، توفير موارد بشرية وتقنية إضافية. وستحتاج الموارد الإضافية المالية الكافية لهذا الغرض إلى برمجتها في ميزانية الأمم المتحدة.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٦١ - تقف القارة الأفريقية على مفترق طرق، نظرا لكثافة احتياجاتها الإنمائية، والتأثير الإضافي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أدت إلى تدهور الحالة المالية للعديد من الاقتصادات الضعيفة بها، مما أعاق فرص إحراز تقدم كبير. ويسلم هذا التقرير بالحاجة إلى تجديد الجهود الجماعية لإقامة شراكة عالمية من أجل أفريقيا ينبغي أن تقوم على تعزيز المساءلة المتبادلة ورصد أكثر صرامة للالتزامات لتحقيق الأهداف الإنمائية المحددة زمنيا.

٦٢ - واستنادا إلى التحليل المقدم في هذا التقرير، وبصفة خاصة إلى المقترح المبين في الفرع خامسا، فإن الجمعية العامة قد ترغب في النظر فيما يلي:

(أ) إنشاء عملية للاستعراض، إما تحت رعاية الجمعية العامة أو تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفها جزءا فرعيا من منتدى التعاون الإنمائي يكون مكرسا بكامله لأفريقيا حيث يجري استعراض دوري كل عامين لالتزامات كل من الحكومات الأفريقية وشركائها في التنمية لتنمية أفريقيا وتنفيذ تلك الالتزامات إما في اجتماعات استعراضية رسمية تعقد إما خلال دورات الجمعية العامة، ابتداء من دورتها العادية الثامنة والستين، أو في منتدى التعاون الإنمائي ابتداء من عام ٢٠١٤؛

(ب) أن تقرر أن يكون لكل اجتماع استعراضي هدف يتمثل في تقييم مدى تنفيذ الالتزامات لتعزيز تنمية أفريقيا والنتائج المترتبة على ذلك من حيث الإنجازات في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية؛

(ج) أن يُنظم كل اجتماع من الاجتماعات المقترحة في الفقرة (أ) أعلاه على نحو يشمل العناصر التالية: '١' استعراض رسمي على المستوى الحكومي الدولي في إطار الجمعية العامة أو الجزء الخاص من منتدى التعاون الإنمائي؛ '٢' استعراض يضطلع به الاختصاصيون التقنيون المشاركون في آليات الرصد القائمة المعنية برصد الالتزامات لتنمية أفريقيا وتنفيذها؛ '٣' حوار يعقد فيما بين جميع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة من أفريقيا ومن المجتمع الدولي من المهتمين بتنفيذ الالتزامات بتنمية أفريقيا؛

(د) ضمان المشاركة على نطاق واسع في تنظيم مختلف عناصر الاجتماعات الاستعراضية من قبل المؤسسات الرئيسية الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية فضلا عن المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات التي تدير آليات الرصد الرئيسية ذات الصلة بتنمية أفريقيا، وتمثيل كاف لجميع الشركاء في التنمية وأصحاب المصلحة الوطنيين، بما فيهم المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وغير ذلك من قطاعات المجتمع المدني؛

(هـ) أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة أو إلى منتدى التعاون الإنمائي، قبل تنظيم كل اجتماع من الاجتماعات الاستعراضية، تقريرا يوجز المعلومات بشأن الوفاء بالالتزامات بتنمية أفريقيا وترجمتها إلى إنجازات ملموسة، مستفيدا من المعلومات المتاحة من آليات الرصد القائمة، والمصادر التحليلية، والوثائق المتاحة؛

(و) أن تطلب، من أجل الاضطلاع بمهمة إنشاء عملية الاستعراض المشار إليها أعلاه، بما في ذلك تنظيم الاجتماعات الاستعراضية وإعداد التقرير ذي الصلة وجميع الوثائق الإضافية، والتفاعل مع آليات الرصد القائمة، ونشر المعلومات على جمهور أوسع نطاقا، وبرمجة الموارد البشرية والمالية الملائمة في ميزانية مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وتوفيرها دعما لتلك المهمة.

المرفق

قائمة آليات الرصد

آليات الرصد الشاملة

منتدى الشراكة الأفريقية

تقرير الرصد العالمي (البنك الدولي – صندوق النقد الدولي)

الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية في تقرير أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

آليات الرصد المخصصة لقطاعات بعينها

تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية وفعالية المعونة

تقرير إحصاءات التنمية الدولي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

الدراسة الاستقصائية بشأن رصد إعلان باريس (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

الحوكمة والأمن

الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

مؤشر إبراهيم للحوكمة الأفريقية

مؤشرات الحوكمة في العالم (البنك الدولي)

”الحكومة في لمحة“ (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

الدليل القياسي لمفاهيم الفساد، أو مؤشر دافعي الرشوة (منظمة الشفافية الدولية)

مؤشر الدول المنهارة (للسياسة الخارجية والصندوق من أجل السلام)

مؤشرالالتزام بالتنمية (مركز التنمية العالمية)

مؤشر النزاهة العالمي (منظمة النزاهة العالمية)

كفاءة وأداء القطاع العام (المصرف المركزي الأوروبي)

تقييم السياسات والمؤسسات القطرية (البنك الدولي)

مؤشر أداء الحوكمة الإلكترونية؛ الحكومة الإلكترونية العالمية، أو تقارير استعداد الحكومة الإلكترونية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة)

نموذج قيمة القطاع الخاص (شركة Accenture)

مؤشر الحوكمة في المناطق الحضرية (موئل الأمم المتحدة)

أفروبارومتر

الحرية السياسية (دار الحرية) (Freedom House)

مجموعة بيانات سينغرانيلي – ريشارد لحقوق الإنسان

قاعدة بيانات حصص النساء الانتخابية (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية)

الفجوات في حقوق العمال (منظمة العمل الدولية)

مقياس التمكين الجنساني (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

شبكة جلوبل بارومتر للدراسات الاستقصائية (جامعة ستراثكلايد)

مؤشرات حقوق الإنسان (المركز الدانمركي لحقوق الإنسان)

مؤشر القيود السياسية (جامعة بنسلفانيا)

مقياس الإرهاب السياسي (جامعة بوردو)

الدراسة الاستقصائية لحرية الصحافة (دار الحرية)

مؤشر النزاهة العامة (مركز النزاهة العامة)

مجموعة مشاكل انهيار الدول (جامعة ماريلاند)

المرأة في محفوظات إحصاءات البرلمانات الوطنية (الاتحاد البرلماني الدولي)

تقييم الحوكمة في العالم (جامعة الأمم المتحدة)

تقرير الحوكمة في أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)

قاعدة بيانات أوبسالا للنزاعات

الأهداف الإنمائية للألفية

تقرير الأهداف الإنمائية للألفية

تقرير فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

تقرير منتدى التعاون الإنمائي

التقارير المرحلية بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية في أفريقيا

تقرير التنمية البشرية

تقرير الرصد العالمي (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)

تقرير الرصد العالمي: توفير التعليم للجميع (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)

تقرير بشأن وباء الإيدز في العالم (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)

حالة السكان في العالم (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

المؤشرات الاقتصادية

مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية (البنك الدولي)

مؤشر نمو القدرة على المنافسة (المنتدى الاقتصادي العالمي)

حولية القدرة على المنافسة في العالم (معهد تطوير الإدارة)

المرصد العالمي لمباشرة الأعمال الحرة (كلية إدارة الأعمال في لندن)

تصنيفات المخاطر على الصعيد القطري (وحدة الاستخبارات الاقتصادية) أو الدليل الدولي للمخاطر على الصعيد القطري (مجموعة خدمات المخاطر السياسية)

الدراسة الاستقصائية لبيئة الأعمال التجارية وأداء المؤسسات (المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والبنك الدولي)

مؤشر الحرية الاقتصادية (مؤسسة هيريتدج وصحيفة وول ستريت جورنال)

مؤشر القدرات (برايس ووترهاوس كوبرس – Price Waterhouse Coopers

تقرير التنمية في العالم (البنك الدولي)

تقرير تمويل التنمية في العالم (البنك الدولي)

التوقعات الاقتصادية العالمية (البنك الدولي)

تقرير الاستقرار المالي العالمي (صندوق النقد الدولي)

الآفاق الاقتصادية العالمية والآفاق الاقتصادية الإقليمية (صندوق النقد الدولي)

الآفاق الاقتصادية الأفريقية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)

التقرير الاقتصادي بشأن أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي)

إتجاهات العمالة في العالم (منظمة العمل الدولية)

إحصاءات التجارة العالمية (منظمة التجارة العالمية)

آليات المجتمع المدني للرصد

المرصد الأفريقي، منظمة غير حكومية تتخذ من جنوب أفريقيا مقرا لها وتنشر كل سنتين مطبوعة مرصد دعم التنمية

المنظمة المعنية بالديون والإيدز والتجارة في أفريقيا (أو داتا). تقرير من المنظمة البريطانية غير الحكومية ون (ONE). يتابع التقرير السنوي التقدم المحرز في جميع الأبعاد الإنمائية (المؤشرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية)

الفريق المعني بتقدم أفريقيا، برئاسة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان